

تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة

للعام 2020م



مصرف الريان  
MASRAF AL RAYAN

19 يناير 2021 م

## صفحة المحتويات

4.....	تمهيد
5.....	هيكل ملكية مصرف الريان
7.....	مجلس إدارة مصرف الريان
7.....	ميثاق المجلس
8.....	عن مجلس الإدارة
9.....	تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضائه
13.....	مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى
13.....	مهام المجلس :
17.....	مسؤوليات المجلس
18.....	أمور أخرى تخص المجلس
19.....	رئيس مجلس الإدارة
20.....	أعضاء مجلس الإدارة
20.....	التزامات أعضاء مجلس الإدارة
21.....	إجتماعات مجلس الإدارة
21.....	الدعوة للاجتماع
21.....	إجتماعات مجلس الإدارة في 2020م
22.....	قرارات المجلس
23.....	أمين سر مجلس الإدارة
23.....	مهام وواجبات أمين السر
24.....	لجان مجلس الإدارة
26.....	اللجنة التنفيذية
27.....	لجنة المخاطر والسياسات
28.....	لجنة الإستثمار للمجموعة
29.....	لجنة التدقيق والإلتزام
31.....	لجنة المكافآت والتعويضات
32.....	لجنة الترشيحات والحوكمة
33.....	هيئة الرقابة الشرعية
34.....	الإدارة التنفيذية لمصرف الريان
35.....	اللجان الإدارية لمصرف الريان
37.....	سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان
40.....	تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق
41.....	تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها
41.....	إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات
42.....	عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك
44.....	الإجراءات التي يتبناها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

- 44.....إختبارات الضغط.....
- 45.....المخاطر الائتمانية.....
- 46.....إدارة مخاطر الائتمان.....
- 46.....معايير إدارة المخاطر الائتمانية.....
- 47.....تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الائتمان.....
- 48.....إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته.....
- 49.....إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان.....
- 50.....مخاطر السوق.....
- 50.....الحدود الائتمانية الممنوحة للبنوك والدول.....
- 51.....مخاطر التشغيل.....
- 51.....الحد من مخاطر التشغيل.....
- 51.....أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة.....
- 53.....تقيد مصرف الريان بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (مكافحة الجرائم المالية).....
- 54.....التصنيف الائتماني لمصرف الريان.....
- 55.....مراقب الحسابات «المدقق الخارجي».....
- 55.....مهام مراقب الحسابات.....
- 56.....حقوق المساهمين.....
- 57.....سجل المساهمين.....
- 58.....الحصول على المعلومات.....
- 58.....تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين.....
- 58.....قواعد السلوك المهني.....
- 59.....المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت.....
- 59.....حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.....
- 60.....حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح.....
- 60.....هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى.....
- 60.....حقوق أصحاب المصالح الآخرين.....
- 60.....سياسة حماية المبلغين.....
- 61.....مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة.....
- 62.....مساهمة مصرف الريان في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية.....
- 63.....ملخص الإفصاحات.....

## تمهيد

أضحت الحوكمة الرشيدة في مصرف الريان من صميم ممارساته اليومية، وقد وصل تطبيق تعليمات الحوكمة إلى مستوى متقدم بعد أن تمت ترقية تطبيقاتها على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك تماشياً مع التعليمات التي أصدرتها الجهات المختصة في دولة قطر بهذا الصدد.

إن التزام مصرف الريان بمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم (2015/68)، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم 11 لعام 2015م، بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة التي أرسنها كل من مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الصادرة سنة 2015م - والتي تضمنت مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن - والشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) الصادرة في سنة 2014م، بالإضافة إلى التزام البنك بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة سنة 2012م، والقوانين واللوائح والأنظمة الأخرى ذات الصلة، يجعل من ممارساته في مجال الحوكمة مثلاً يحتذى به، خاصة وأن هناك مراجعة دقيقة لتلك الممارسات من قبل مدقق الحسابات الخارجي الذي أوكلت له هذه المهمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصرف الريان كان له السبق في عرض تقرير مراقب الحسابات حول مدى التزام البنك بأحكام المادة رقم (24) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية (المشار إليه بعاليه)، وخاصة ما يتعلق بالتزامه بنظامه الأساسي وخضوعه لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها مدى التزام مصرف الريان بتطبيق أفضل النظم العالمية في إعداد التقارير المالية والتزامه بكل من معايير المحاسبة المالية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. وسيستمر البنك في تطبيق هذه الممارسات ولا سيما الالتزام بتقديم تقرير مدقق الحسابات الخارجي خلال اجتماعات الجمعية العامة السنوية لمصرف الريان.

إن مصرف الريان انطلاقاً من قناعاته بمبادئ الحوكمة الرشيدة إنما يؤكد التزامه بتطبيق تعليمات ونظم الحوكمة وما تنطوي عليه من تحديد لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، والمساهمة في تنمية المجتمع والنهوض به، وذلك من خلال فهمه لأهمية المبادئ الرئيسية للحوكمة والتي ستؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية تقع في صالح مساهمي وعملاء مصرف الريان. وتتمركز هذه المبادئ حول 3 محاور رئيسية وهي:

- أ. مبدأ الشفافية
- ب. مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها
- ج. مبدأ العدالة والمساواة

هيكل ملكية مصرف الريان

هيكل ملكية مصرف الريان

بيان أكبر 10 حملة أسهم لمصرف الريان  
( كما في 2020/12/31 )

النسبة	عدد الأسهم	الجنسية	التصنيف	الإسم	
11.65%	873,487,390.00	قطر	حكومي	شركة قطر القابضة	1
9.31%	698,574,780.00	قطر	حكومي	محفظة استثمارات القوات المسلحة	2
4.09%	306,904,020.00	قطر	حكومي	جهاز قطر للاستثمار	3
3.96%	296,882,668.00	قطر	حكومي	صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	4
2.21%	165,845,703.00	قطر	تجاري	صندوق الوطني 3	5
1.99%	149,092,550.00	قطر	تجاري	شركة الطيبين للتجارة (ش.ش.و.)	6
1.97%	147,884,628.00	قطر	فردى	حمد عبدالله ال ثانى	7
1.87%	140,307,930.00	قطر	تجاري	شركة اثمار للاثاء والتجارة (ش.ش.و.)	8
1.86%	139,500,000.00	قطر	تجاري	شركة بروق التجاربه	9
1.43%	107,500,000.00	قطر	تجاري	صندوق وادي السيل 8	10

- ملكية الحكومة في مصرف الريان 30.22 %
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان 7,500,000,000 (سبعة مليار و خمسمائة مليون سهم).

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات 2020/12/31 م

النسبة	عدد الأسهم	عدد حملة الأسهم	الجنسية
81.09%	6,082,016,649.00	48,964	قطر
0.90%	67,314,426.00	20,448	الكويت
0.26%	19,532,628.00	7,313	عمان
0.64%	48,121,041.00	18,704	البحرين
3.11%	233,567,225.00	65,687	السعودية
0.90%	67,170,923.00	24,144	الإمارات
13.10%	982,277,108.00	2,495	أخرى
<b>100.00%</b>	<b>7,500,000,000.00</b>	<b>187,755</b>	<b>الإجمالي</b>

ملكية أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية - كما في 2020/12/31م			
التغيير عن تاريخ 2019/12/31م	نسبة المساهمة تاريخ 2020/12/31م	المنصب	الإسم
0.00% 0.00%	11.65% 0.00%	رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب	شركة " قطر القابضة " و يمثلها سعادة السيد / علي بن أحمد الكواري
0.91% 0.00%	3.96% 0.01%	نائب الرئيس	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية و يمثلها السيد/ تركي محمد الخاطر
-0.04% 0.00%	9.31% 0.00%	عضو مجلس الإدارة	وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية و يمثلها السيد/ ناصر جار الله المري
0.02%	0.24%	عضو مجلس الإدارة	الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني
0.00%	0.01%	عضو مجلس الإدارة	الشيخ/ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
0.01%	0.06%	عضو مجلس الإدارة	السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني
0.00%	0.00%	عضو مجلس الإدارة	السيد/ عبد الرحمن بن محمد الخبارين
0.00%	0.00%	عضو مجلس الإدارة	السيد/ محمد إبراهيم محمد عبد الرحمن العبدالله
0.00%	0.00%	عضو مجلس الإدارة	السيد/ طامي أحمد علي البنعلي
0.01%	0.03%	الرئيس التنفيذي للمجموعة	السيد/ عادل مصطفىوي

## مجلس إدارة مصرف الريان

### ميثاق المجلس

في نطاق الإجراءات التي يتبناها مصرف الريان في تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68)، قام مجلس إدارة مصرف الريان بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» وفيه تحديد لمهام المجلس وحقوق وواجبات ومسؤوليات كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وينشر مصرف الريان ميثاق المجلس على الموقع الإلكتروني [www.alrayan.com](http://www.alrayan.com) وذلك في القسم الخاص بعلاقات المستثمرين.

ونظراً لتولي مجلس جديد إدارة مصرف الريان إعتباراً من تاريخ 2020/4/19م فقد تم عرض الميثاق على لجنة الترشيحات والحوكمة المنبثقة منه بتاريخ 2020/12/1م للتوصية باعتماده، ومن ثم تم عرض الميثاق على المجلس الجديد في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2020/12/8م حيث تم اعتماده وقام السادة الأعضاء بتوقيع التعهد الخاص بالميثاق.

## عن مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

## مجلس إدارة مصرف الريان

**1-** يتولى إدارة مصرف الريان مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء

- أ- تنتخب الجمعية العامة العادية سبعة منهم بالتصويت السري
- ب- تقوم كل من شركة قطر القابضة والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية القطرية بتعيين عضو ممثل عنها

**2-** يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك من المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليها في المادة رقم (24) بند (3) من النظام الأساسي للبنك.



## تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضائه

سعادة السيد / علي بن أحمد الكواري

( غير مستقل )

يمثل شركة " قطر القابضة "

ماجستير في علوم نظم إدارة المعلومات – جامعة سياتل باسيفيك .

بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر – جامعة شرق واشنطن .

ويشغل المناصب التالية:

- وزير التجارة والصناعة
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمصرف الريان
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للمناطق الاقتصادية " مناطق "
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الاستثمار
- رئيس مجلس إدارة " بالإنابة " هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للبترول
- عضو مجلس إدارة قطر للبحوث والتطوير والابتكار
- عضو مجلس إدارة أمناء جامعة قطر
- عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة
- عضو مجلس إدارة شركة ناقلات
- عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

السيد/ تركي محمد خالد الخاطر  
( غير مستقل )  
يمثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية  
بكالوريوس إقتصاد وعلوم إجتماعية  
ويشغل المناصب التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس اللجنة التنفيذية
- رئيس لجنة المخاطر والسياسات
- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة « Ooredoo »

السيد/ ناصر جار الله سعيد جار الله المري  
( غير مستقل )  
يمثل وزارة الدفاع - القوات المسلحة القطرية  
ماجستير في المحاسبة والعلوم المالية - جامعة ساوث هامبتون / المملكة المتحدة  
ويشغل المناصب التالية:

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو لجنة المخاطر والسياسات
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو لجنة التدقيق والالتزام
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار
- رئيس هيئة الشؤون المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- عضو مجلس إدارة شركة برزان القابضة / الذراع الاستثماري بوزارة الدفاع

الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني  
( غير مستقل )

ماجستير إقتصاد و علوم سياسية

ويشغل منصب:

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني

( غير مستقل )

بكالوريوس إدارة وإقتصاد – تخصص إدارة عامة

ويشغل المناصب التالية:

- عضو مجلس ادارة مصرف الريان
- رئيس لجنة المكافآت والتعويضات
- عضو لجنة المخاطر والسياسات
- عضو لجنة التدقيق والالتزام
- نائب رئيس لجنة التأمين بغرفة قطر
- عضو مجلس الأعمال القطري

الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

( غير مستقل )

ماجستير إدارة أعمال MBA من جامعة ويلز – المملكة المتحدة

ويشغل منصب:

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو لجنة المكافآت والتعويضات
- رئيس الأعمال التجارية بشركة « Ooredoo »

السيد / محمد إبراهيم محمد العبد الله

( مستقل )

بكالوريوس إدارة أعمال – جامعة كيب بریتون كلية الأعمال والإدارة – كندا

ويشغل المناصب التالية:

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو لجنة المكافآت والتعويضات
- عضو لجنة الترشيحات والحوكمة
- المدير العام وعضو مجلس إدارة شركة منتجات (B.V.)

السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

( مستقل )

دكتوراه في التخطيط العمراني من جامعة London School of Commerce – المملكة المتحدة

ماجستير في الإدارة الاستراتيجية – من جامعة جرينتش – المملكة المتحدة

بكالوريوس من جامعة قطر ( إدارة واقتصاد )

ويشغل المنصب التالي :

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية
- مستشار مجلس إدارة «ودام»

السيد/ طامي أحمد علي البنعلي

( مستقل )

بكالوريوس ادارة اعمال تخصص إدارة مالية

ماجستير في التمويل الإسلامي جامعته حمد بن خليفة - مؤسسه قطر

ويشغل المنصب التالي :

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام
- عضو لجنة الترشيحات والحوكمة
- مساعد الرئيس للخدمات المساندة – ديوان المحاسبة

## مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى

### مهام المجلس :

(أ) اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:

1. وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسة وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها
2. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية
3. الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها
4. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك
5. المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية في البنك واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية
6. اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال
7. اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن تتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطتها والحوكمة وفقا لهذا النظام

(ب) وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك

1. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
2. وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلا عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها .

3. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية
4. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية
5. المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك
- (ج) وضع نظام حوكمة خاص بالبنك يتفق مع أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لهيئة قطر للأسواق المالية والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة
- (د) وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها
- (هـ) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وتغطي هذه السياسة الآتي :-

1. آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود
  2. آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين البنك وأصحاب المصالح
  3. آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم
  4. قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها
- (و) هيئة الرقابة الشرعية

وفقاً للملحق (2) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية والوارد ضمن مبادئ الحوكمة الصادر عن مصرف قطر المركزي لعام 2015م (تعميم رقم 2015/68)، فإنه يجب على كل بنك إسلامي تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية من العلماء والخبراء المتخصصين بفقهاء المعاملات الإسلامية ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية. ومن ضمن مهام مجلس إدارة البنك في هذا الخصوص ما يلي:

- 1- التوصية بتعيين أو عزل أعضاء هيئة الرقابية الشرعية في البنك حسب الإجراءات المتبعة (ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا إذا صدرت بذلك توصية من مجلس إدارة البنك وبقرار من الجمعية العامة وعلى أن يكون القرار مسبباً)

- 2- تحديد واعتماد مكافآت الهيئة بناء على تفويض من الجمعية العامة
  - 3- اعتماد لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها واستقلاليتها وتنظيم علاقتها بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وسائر إدارات واقسام البنك وألية اعداد تقاريرها
  - 4- تلقي ومناقشة التقارير الرقابية التي ترسلها الهيئة للمجلس فصلياً أو سنوياً والتي تشتمل على رؤية الهيئة لمدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع أنشطته والتقارير حول أي أنشطة مخالفة للشريعة إن وجدت
  - 5- التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتم وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية ويتم تضمين خطابات تعيين هيئة الرقابة الإشارة الى التزام مجلس الإدارة بذلك.
- (ز) وضع سياسة لمساهمة البنك الاجتماعية (السياسة الاجتماعية)
- (ح) وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام البنك للأنظمة واللوائح والتزامه بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين
- (ط) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده
- (ي) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها .
- (ك) وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرية وأمانة وشفافية لكافة المساهمين
- (ل) وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك
- (م) إعتد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات

القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها

(ن) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة (سياسة تنظيم تعارض المصالح)

(س) وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

واعتماداً على ما ورد أعلاه وخاصة البند (و) ، ونظراً لوفاة فضيلة الشيخ/ د. عبد الستار أبو غدة بتاريخ 2020/3/6 فقد وافق مجلس إدارة مصرف الريان على توصية رئيس هيئة الرقابة الشرعية بتعيين فضيلة الشيخ / د. عبد العزيز القصار ليكون عضواً في الهيئة ويحل محل الفقيد ، وذلك اعتماداً على القرار رقم (8) لاجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقد بتاريخ 18 مارس 2020م والذي خول مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب ، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات 2020 – 2022م.



## مسؤوليات المجلس

وفقاً للمادة رقم (9) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، فقد تم تضمين النظام الأساسي للبنك (المادة رقم 64) المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أن المجلس يمثل كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وعلى المجلس (بما لا يخالف أحكام القانون) أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقاً للآتي:-

1. يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات واقعية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به
2. يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس
3. يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة
4. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر
5. يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة .
6. لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تتجاوز أجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات البنك أو رهنها، أو إبراء مديني البنك من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً لهم بذلك في نظام البنك وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام البنك أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض البنك (بحكم طبيعة عمل البنك).

## أمور أخرى تخص المجلس

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة ، ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور الجمعيات العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه ، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها ، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وعليهم أن يتقنوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة و عملها ، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى أي من لجانه المتخصصة .

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان في مادته رقم (32) إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن إجتماعات المجلس.

يتقاضى أعضاء المجلس تعويضاً عن حضورهم إجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس وفقاً لضوابط حددتها لائحة المكافآت والتعويضات الخاصة بمجلس الإدارة، والتي يعتمدها المجلس سنوياً، وتقوم الجمعية العامة العادية بالموافقة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة العادية لمصرف الريان ، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/3/18م قد أصدرت قرارها رقم (9) الخاص بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2019م، ونصه كالآتي :

« وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31 ، كما وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ قدره 14,300,000 ريال قطري (أربعة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف ريال قطري) كمكافآت للسادة رئيس وأعضاء المجلس عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31 ، كذلك اعتمدت الجمعية العامة النسخة المحدثة من لائحة تنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة ».

## رئيس مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (11) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، فإن الرئيس (رئيس مجلس الإدارة) هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك كشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس على أن تتضمن على الأقل ما يلي :

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب
2. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانته لأعضاء المجلس
5. إيجاد قنوات التواصل الفعالي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس
6. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

بتاريخ 19 أبريل 2020م تولى سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري منصب «رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب» في مصرف الريان ، وهو ليس عضواً في أي لجنة من لجان المجلس. أما نائب رئيس مجلس الإدارة فهو السيد/ تركي محمد خالد الخاطر ويرأس كلاً من اللجنة التنفيذية ، ولجنة المخاطر والسياسات.

## أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (12) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، يلتزم أعضاء المجلس بما يلي: -

### التزامات أعضاء مجلس الإدارة الإلتزامات الأساسية: -

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب
2. إعلاء مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل بها
4. مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربعية (إعداد القوائم المالية للبنك)
5. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقاً لهذا النظام
6. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح
7. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل
8. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم البنك
9. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم

ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة البنك فيما يتعلّق بأية مسألة تخصّ البنك.

### إلتزامات أعضاء المجلس الإضافية: -

- إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص وإعطاء الاهتمام والوقت الكافيين للعمل الموكل إليهم والتقيد بالسلطة المؤسسية للبنك كما هي محددة في القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة.
- العمل على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة.
- العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

- حماية مصالح البنك والالتزام بالسرية الكاملة للمعلومات والامتناع عن أي إجراءات من شأنها ان تؤدي إلى أي نوع من انواع الافصاح غير المسموح به أو استخدام أي معلومات تحمل طابع السرية.
- المشاركة في الاجتماعات بشكل منتظم بما فيها اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وإثراء تلك الاجتماعات بمناقشتهم وآرائهم، والمحاورة بفاعلية واستقلالية.

## اجتماعات مجلس الإدارة

### الدعوة للاجتماع

وفقاً للمادة رقم (13) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، بخصوص الدعوة للاجتماعات فإن مجلس إدارة البنك يجتمع بدعوة من رئيسه، ووفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

وفقاً للمادة رقم (14) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، بخصوص اجتماعات المجلس، فإن مجلس إدارة البنك يعقد ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقلاً. ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

## اجتماعات مجلس الإدارة في 2020م

عقد مجلس إدارة مصرف الريان عدداً من الاجتماعات خلال العام 2020م في التواريخ التالية:

2020/1/20 م	- الاجتماع الأول :
2020/3/19 م	- الاجتماع الثاني :
2020/4/23 م	- الاجتماع الثالث :
2020/7/13 م	- الاجتماع الرابع :
2020/10/11 م	- الاجتماع الخامس :
2020/12/8 م	- الاجتماع السادس :

## قرارات المجلس

وفقاً للمادة رقم (15) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص قرارات المجلس، وبما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، تصدر قرارات مجلس إدارة البنك بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.

ولقد أصدر مجلس الإدارة عدداً من القرارات والتوصيات خلال عام 2020م تقع ضمن أعمال المجلس ومهامه ومسؤولياته، والتي تصب في مصلحة البنك وكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية وإعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان.

## أمين سر مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (16) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص أمين السر، والمادة رقم (17) بخصوص مهام وواجبات أمين السر، يصدر مجلس إدارة البنك قراراً بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولي شؤون شركة مدرجة. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله.

ويشغل السيد/ غسان ياسين الريحاوي وظيفة «أمين سر المجلس» منذ تأسيس مصرف الريان عام 2006م، وقد سبق أن شغل السيد/ ريحاوي وظيفة أمين سر مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة 2002م - 2006م، وله خبرة إدارية طويلة اكتسبها خلال 40 عاماً في دولة قطر.

## مهام وواجبات أمين السر

يستعين أمين السر - بعد موافقة الرئيس- بمن يراه مناسباً من العاملين بالبنك في أداء مهام عمله. وفيما يلي أهم مهام وواجبات أمين السر الذي يقوم بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، حيث أن أمين السر يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

- (1) تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس
- (2) قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها
- (3) قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتببة وفقاً لتاريخ انعقادها موضعاً فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت
- (4) حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتبته في سجلات ورقية وإلكترونية
- (5) إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين- إن وجدوا- مرفقاً بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها
- (6) التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين
- (7) تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها
- (8) حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م.

## لجان مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (18) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م بخصوص لجان المجلس والمادة رقم (19) بخصوص عمل اللجان، فإن المجلس هو من يقرر ويسمي رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصات اللجنة وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، بمراعاة بعض الضوابط مثل ألا يقل عدد اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام عن ستة اجتماعات في السنة (نظراً لأهمية دورها). ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق والإلتزام وعضوية أي لجنة. ولا يكون إنعقاد أي لجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

قامت لجان مجلس الإدارة بأداء مهامها خلال العام 2020م كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة، والتي جرى تحديث عضوية البعض منها بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على تشكيلة مجلس الإدارة. حيث أعيد تشكيل اللجان بموجب القرار رقم 2020/2/5 الصادر بتاريخ 2020/3/19م بعد تولي المجلس الجديد لمسؤولياته ، وفيما يلي أسماء لجان مجلس إدارة البنك لعام 2020م ، وتشكيلاتها:

## تشكيلة لجان مجلس إدارة مصرف الريان للعام 2020م

### اللجنة التنفيذية

- |        |                               |
|--------|-------------------------------|
| رئيساً | - السيد/ تركي محمد الخاطر     |
| عضواً  | - السيد/ عبد الرحمن الخيارين  |
| عضواً  | - الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني |
| عضواً  | - الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني |

### لجنة المخاطر والسياسات

- |        |                               |
|--------|-------------------------------|
| رئيساً | - السيد تركي محمد الخاطر      |
| عضواً  | - السيد / ناصر جار الله المري |
| عضواً  | - السيد / عبد الله المالكي    |



### لجنة الاستثمار للمجموعة

رئيساً	- الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني	
عضواً	- السيد/ محمد إبراهيم العبد الله	
عضواً	- السيد/ ناصر جار الله المري	
عضواً	- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني	
(الرئيس التنفيذي للعمليات)	عضواً	- السيد/ أحمد شيخ
(الرئيس التنفيذي للاستثمارات)	عضواً	- السيد/ هيثم قاطرجي

### لجنة التدقيق الداخلي والالتزام

رئيساً	- السيد/ طامي أحمد البنعلي
عضواً	- السيد/ / عبد الله المالكي
عضواً	- السيد/ ناصر جار الله المري

### لجنة المكافآت والتعويضات

رئيساً	- السيد/ عبد الله أحمد المالكي
عضواً	- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني
عضواً	- السيد/ محمد إبراهيم العبد الله

### لجنة الترشيحات والحوكمة

رئيساً	- السيد/ عبد الرحمن الخيارين
عضواً	- السيد/ محمد إبراهيم العبد الله
عضواً	- السيد/ طامي أحمد البنعلي

### اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية في البنك من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الإئتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالبنك والتي تستلزم موافقة المجلس، وترفع توصياتها له بشأنها.

### من أهم مسؤوليات اللجنة التنفيذية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة أو تلك التي تطرأ بين إجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح أو أي تعديلات أو إضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وإدخال التعديلات الضرورية.

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية خلال عام 2020م:

الإجتماع الأول:	2020/3/15 م
الإجتماع الثاني:	2020/7/6 م
الإجتماع الثالث:	2020/10/5 م
الإجتماع الرابع:	2020/11/30 م

## لجنة المخاطر والسياسات

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

### إدارة المخاطر

#### أ. المخاطر التشغيلية

1. مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل
2. تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك
3. تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك
4. مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي
5. مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة
6. مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

#### ب. مخاطر الائتمان

1. مراجعة السياسات الائتمانية بصورة سنوية
2. تأسيس ومراجعة صلاحيات التأمين عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
3. اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
4. مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك
5. تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص
6. مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

#### ج. مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه

#### د. سياسات البنك

دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية في العام 2020م:

2020/1/13م	الاجتماع الأول:
2020/4/13م	الاجتماع الثاني:
2020/7/6م	الاجتماع الثالث:
2020/10/5م	الاجتماع الرابع:
2020/11/30م	الاجتماع الخامس:

## لجنة الإستثمار للمجموعة

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- وضع وتعديل سياسات الإستثمار لمصرف الريان والتي تتضمن 1- سياسات مصرف الريان و2- حدود المخاطر التي تتضمن الخطوط العريضة للإستثمار، و3- حدود الإستثمار في كل قطاع و حدود الإستثمار الخاصة بالبلدان و4- تحديد مجالات الإستثمارات المحظورة .
- مراجعة وإعتماد العمليات الإستثمارية للمجموعة، فيما يتوافق مع حدود للإستثمار الموضوعة للصفحة الواحدة أو لمجموع الصفقات على مدار العام وفقاً لما هو وارد في سياسة الإستثمار .
- مراقبة إدارة محفظة الإستثمار للمجموعة للتأكد من الالتزام بما ورد في سياسة الإستثمار .
- تقييم أداء محفظة إستثمار مصرف الريان اعتماداً على مقارنة العائد الحقيقي بالعائد المتوقع، بالإضافة إلى مقارنته مع المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويأخذ التقييم في الإعتبار مدى إلتزام الإستثمار مع التوجيهات في سياسة الإستثمار لمصرف الريان.
- مراجعة التحاليل الدورية والتقارير لكل من محافظ المجموعة الإستثمارية .
- مراجعة الإستثمارات الاستراتيجية لمصرف الريان كلما دعت الحاجة .
- القيام بواجبات أخرى وتحمل مسؤوليات والتمتع بصلاحيات وفقاً لتكليف المجلس.
- إعداد التقارير وتقديمها إلى المجلس لاطلاعه على القرارات الإستثمارية التي اتخذت، والسياسات وأداء الإستثمارات.
- القيام بواجبات أخرى، كلما تطلب الأمر ذلك، وفقاً للتغييرات في سياسة مجلس الإدارة أو تعليمات مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو تبعاً لتطورات السوق.
- الموافقة على الصفقات الإستثمارية وفقاً للأسقف المحددة للجنة ورفع التوصيات بالصفقات ذات السقوف الأعلى للموافقة عليها من قبل المجلس.
- دعوة الأشخاص المعنيين لإجتماعات اللجنة لتقديم الرأي في المجالات ذات الاختصاص.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال العام 2020م:

- الإجتماع الأول : 2020/04/14م
- الإجتماع الثاني : 2020/7/7م
- الإجتماع الثالث : 2020/10/6م
- الإجتماع الرابع: 2020/12/1م

## لجنة التدقيق والالتزام

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها المستقل، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تعيين المدققين الخارجيين سنوياً واعتماد سياستهم للتعاقد.
- الإشراف ومتابعة إستقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليتهم ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات أو ملاحظات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- تولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي ومثل ذلك التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والاعتاب، ونطاق ونتائج التدقيق والتفتيش للمهام التي تم تكليفه بها.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
- الاجتماع مع المدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والمدققين الداخليين والخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.
- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو إقالته والإشراف على فعاليته.
- تعيين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال يكون معني بكافة المسائل المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعيين نائب له.
- الإشراف ومتابعة إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من إستقلاليتهم وكذلك مناقشة وتوصية الخطة السنوية والتدريب المناسب لهم.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعتماد تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، ومتابعة تصويب المخالفات الواردة فيها ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم تكرارها.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر حول تقييم أنظمة إدارة المخاطر والتحوط لها.
- مراجعة وتوصية ميثاق وسياسات وإجراءات العمل لإدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام بصورة سنوية.
- الإشراف على أعمال إدارة الإلتزام التي تحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة. كذلك تحديد

وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة. وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية.

- ضمان وجود سياسات واجراءات وأنظمة وضوابط فعالة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وفقاً لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة (أحدثها الصادرة في مايو من عام 2020م).

- مراجعة التقارير الربعية التي تعدها إدارة الإلتزام.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالبنك من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المُبَلِّغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير الخاصة بالنقد بمعايير المحاسبة والإدراج في السوق والإفصاح.
- التأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح التنظيمية الجديدة على مصرف الريان.
- مراجعة التقرير السنوي لمسؤول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال عام 2020م:

الإجتماع الأول:	2020/1/20م
الإجتماع الثاني:	2020/4/23م
الإجتماع الثالث:	2020/7/13م
الإجتماع الرابع:	2020/9/14م
الإجتماع الخامس:	2020/10/11م
الإجتماع السادس:	2020/12/8م

### لجنة المكافآت والتعويضات

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي: -

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على 5% من الربح الصافي للبنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين
- تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالبنك للإدارة العليا والموظفين ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
  - قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعد مقارنتها بما هو مقدم في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية المشابهة
  - الأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة
  - الظروف الإقتصادية والمالية خلال السنة المالية
  - مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
  - مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمواد ذات العلاقة في النظام الأساسي لمصرف الريان
- عرض سياسة ومبادئ المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

عقدت لجنة المكافآت والتعويضات إجتماعاً واحداً بتاريخ 2020/1/14 م

## لجنة الترشيحات والحوكمة

تتكون اللجنة من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية بشكل رئيسي:

- 1- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس
- 2- ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده
- 3- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك
- 4- ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا
- 5- تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس
- 6- رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة قطر للأسواق المالية
- 7- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محددًا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن

كما تشمل مهام لجنة الترشيحات والحوكمة ما يلي:

- اعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطاتها ودورها.
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشيح إلى عضوية المجلس ، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقتها للمتقدمين لشروط العضوية.
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية بإعتماده من المجلس.
- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، وإقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال عام 2020 م:

2020/1/14م	الإجتماع الأول:
2020/2/6م	الإجتماع الثاني:
2020/12/1م	الإجتماع الثالث:



## هيئة الرقابة الشرعية

بمراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام 2015م (تعميم رقم 68/2015)، ووفقاً للملحق (2) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية، وافقت الجمعية العامة لمصرف الريان بموجب قرارها رقم (8) الصادر عن اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 مارس 2020 على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات (2020 – 2022)، كما فوضت الجمعية العامة مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات 2020 – 2022 م، وتشكيلة الهيئة كالاتي حتى نهاية شهر أكتوبر 2020م:

رئيس هيئة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ / د. وليد بن هادي
عضو هيئة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ / د. عبد الستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ / د. محمد أحمين

ونظراً لوفاء فضيلة الشيخ/ د. عبد الستار أبو غدة بتاريخ 2020/3/6م، فقد وافق مجلس إدارة مصرف الريان على توصية رئيس هيئة الرقابة الشرعية بتعيين فضيلة الشيخ / د. عبد العزيز القصار ليكون عضواً في الهيئة ليحل محل الفقيه رحمه الله، وذلك اعتماداً على القرار رقم (8) لاجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقد بتاريخ 18 مارس 2020م والذي خول مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات 2020 – 2022م.

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق. كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والإطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقررته الهيئة، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها الدوري.

## الإدارة التنفيذية لمصرف الريان

عين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان واعتمد المناصب الرئيسية للإدارة التنفيذية التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ، وذات الصلة بلجان المجلس (مثل رئيس إدارة التدقيق الداخلي والذي يتصل بلجنة التدقيق والالتزام). ضمت تشكيلة الإدارة التنفيذية لمصرف الريان لعام 2020م كل من السادة:

الرئيس التنفيذي للمجموعة	عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للعمليات	أحمد شيخ
مدير عام الإدارة الهندسية	خالد فخرو
مدير عام الرقابة المالية	محمد توصيف مالك
مدير عام شؤون الموارد البشرية والإدارية	ناصر رئيسي
مدير عام العمليات	هويدا عبد الله المهندي
مدير عام الخدمات المصرفية الشاملة	محمد إسماعيل العمادي
مدير عام خدمات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة	حمد الجمالي
مساعد مدير عام تقنية المعلومات	شيدامبرام بتشابان
مساعد مدير عام مخاطر الائتمان	ياسر كريم
مساعد مدير عام الرقابة الداخلية	عادل عطية
مدير تنفيذي - الخزينة	محمود الأحمد
المستشار القانوني ورئيس الإدارة القانونية	عبد المنعم الحسن
مساعد مدير عام - مخاطر العمليات وأمن المعلومات	محمد حسين
رئيس إدارة الالتزام	درير محمد
مسؤول الإبلاغ	إستقلال محمد

## اللجان الإدارية لمصرف الريان

شكّلت الإدارة التنفيذية للبنك عدداً من اللجان الإدارية التي يشترك فيها المدراء ذوي الاختصاص وللتأكد من التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات في البنك. وفيما يلي بعض اللجان الإدارية الرئيسية في البنك:

نبذة عن عمل اللجنة	إسم اللجنة
إطلاع الطاقم الإداري على أحدث المستجدات وللمتابعة والتواصل ما بين الإدارات والتشاور في أعمال البنك	اللجنة الإدارية
متابعة الأوضاع المتعلقة بالسيولة والنقد والتعامل معها	لجنة الأصول والخصوم
للحفاظ على أمن التقنيات المعلوماتية المستخدمة في البنك وللمتابعة تحديثاتها والتشاور بشأن التقنيات الجديدة	لجنة أمن وتوجيه تقنية المعلومات
لاتخاذ القرارات الإئتمانية ضمن صلاحياتها ولتحديث السياسات والإجراءات الإئتمانية	لجنة الإئتمان ولجنة الإئتمان للمجموعة
للتشاور فيما يتعلق بمكافحة مختلف أنواع الجرائم المالية والتعامل مع أي حالات تطرأ ذات صلة بها	لجنة مكافحة الفساد
لتحديث وتطوير إجراءات وسياسات التوظيف وللنظر في طلبات التوظيف	لجنة الموارد البشرية ولجنة التوظيف
لمناقشة كل ما يتعلق بشؤون الموظفين	لجنة الموارد البشرية (القوى العاملة)
للتوجيه والإشراف على عمل مديري الصناديق وأمناء الحفظ	لجنة الإشراف على الصناديق
الإشراف على العقود المبرمة مع مصرف الريان وأوامر الشراء من أجل ضمان إجراء المعاملات التجارية بنزاهة.	لجنة المناقصات العامة



اللجنة المعنية بشكل رئيسي بكل ما يتعلق بالعملاء ومكافحة الجرائم المالية ضمن دورها كجزء من خط الدفاع الثاني للبنك في هذا المجال (الخط الأول: وحدات عمل البنك، الخط الثالث: التدقيق الداخلي). وفيما يلي أهم الأدوار التي تقوم بها اللجنة:

- (1) تقديم المشورة والتوصيات بخصوص كيفية تخفيف كل ما هو ذو صلة بمستوى قبول البنك لتحمل المخاطر المتعلقة بأنواع العملاء ومعاملاتهم لمكافحة الجرائم المالية
- (2) مراجعة حسابات العملاء الجدد والحاليين وتقديم مشورة بشأن قبول إنشاء علاقات عمل أو الاستمرار في علاقات مع عملاء تم تصنيفهم على أنهم ضمن الفئات التالية:
  - أ. عملاء سياسيين أو ذوي صلة قرابة بأشخاص سياسيين أو ذوي علاقات عمل مع أشخاص سياسيين
  - ب. الحسابات العالية المخاطر
- (3) إنشاء ومراجعة وتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في البنك وتقديم مشورة بشأن تحسينها والتوصية باعتمادها
- (4) الرقابة على المراجعات الدورية التي تتم على حسابات العملاء
- (5) تقديم المشورة والتوصيات بخصوص أي حالات غير اعتيادية في الحسابات أو المعاملات ذات صلة بالجرائم المالية

اللجنة مكونة من:

- رئيس الالتزام (كرئيس اللجنة)
- مسؤول الإبلاغ
- نائب مسؤول الإبلاغ
- مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة لكبار العملاء والأفراد
- مدير عام الخدمات المصرفية لكبار الشركات
- نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة الحجم والصغيرة
- مدير عام العمليات

لجنة الرقابة على قبول العملاء

للرقابة على العلاقات المصرفية مع المؤسسات المالية التي يتعامل معها مع البنك.

لجنة العلاقات المصرفية

## سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان

يلتزم مصرف الريان في عمله بإتباع مجموعة من السياسات التي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكيفية إدارته والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وكافة أنشطته ، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة المخاطر والسياسات بشكل دوري وعند الحاجة- بتحديث هذه السياسات، ومن ثم عرضها على مجلس الإدارة لإعتمادها.

ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثه من مجموعة واسعة من السياسات من ضمنها السياسات المتعلقة بالحوكمة ، وهي كالاتي :

السياسات المعتمدة بمصرف الريان للعام 2020م	
1	سياسة الإنتمان
2	سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
3	سياسة الإستثمارات
4	سياسة الإلتزام
5	إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
6	سياسة الإسناد الخارجي
7	سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
8	سياسة الحفاظ على السيولة التمويلية الاحتياطية
9	سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة
10	سياسة إدارة مخاطر السوق
11	سياسة التعافي من الكوارث
12	سياسة إدارة مخاطر العمليات
13	سياسة الأمن السيبراني
14	إطار الأمن السيبراني
15	سياسة حماية أمن المعلومات
16	سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
17	سياسة إطار عمل السويقت
18	سياسة تقنية المعلومات
19	إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
20	معايير تغيير الإدارة
21	معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
22	معايير تطوير التطبيقات
23	منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
24	سياسة قواعد السلوك المهني
25	سياسة الموارد البشرية
26	سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
27	سياسة التدقيق الداخلي

28	سياسة الإستثمار
29	سياسة الشريعة
30	إطار نظام الحوكمة
31	سياسة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
32	سياسة عمليات الفروع
33	السياسة المالية
34	السياسة الاجتماعية
35	سياسة الإفصاح والتعامل مع الشائعات وعلاقات المستثمرين
36	سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
37	سياسة تنظيم تعارض المصالح
38	سياسة تنظيم العلاقة مع اصحاب المصالح
39	سياسة توزيع الارباح

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية للعام 2020م	
1	حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
2	إطار مكافحة الجرائم المالية
3	إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
4	منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
5	منهجية تصنيف مخاطر العملاء
6	نموذج تقييم مخاطر العملاء
7	مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
8	تصنيف مخاطر قطاع العمل
9	تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)
10	تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
11	التقييم التنازلي لمخاطر البنك
12	التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
13	سياسة مكافحة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب
14	سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
15	سياسة قبول العملاء
16	سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
17	سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
18	سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
19	سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
20	سياسة مكافحة الرشوة والفساد
21	سياسة مكافحة الاحتيال
22	سياسة حماية المبلغين

23	سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
24	سياسة إعتقاد المنتجات والخدمات الجديدة
25	السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
26	سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
27	سياسة الشفافية الضريبية و الإلتزام بالإفصاح الضريبي بحسب متطلبات الجهات الرقابية والاتفاقيات الدولية
28	سياسة تعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
29	إرشادات النهج القائم على المخاطر
30	إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة ، والعناية الواجبة المشددة
31	إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
32	الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
33	إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
34	إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة و الذهب
35	الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
36	إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
37	إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
38	إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
39	إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
40	إرشادات مراقبة عمليات العملاء
41	إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
42	إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
43	إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
44	إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
45	إرشادات التعامل مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
46	إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
47	جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
48	إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية

## تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله وواجباته بإتجاه حملة الأسهم وفي كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للبنك أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر، مع بيان رقم المساهم لكل منهم (والذي يمكن من خلاله الاطلاع على ملكيتهم للأسهم)، كما أن ميثاق المجلس قد فصلت مسؤوليات المجلس ولجانه.

ومن جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها بورصة قطر، ويقوم بنشر بياناته المالية فور إتمامها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وأنه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء عمله.

ويتم نشر البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على كل من موقع البنك على الإنترنت وموقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م.

كما يلتزم مصرف الريان بالإفصاح عبر نظام الإفصاح الإلكتروني الجديد «منصة إفصاح» بالإضافة إلى الإفصاح الاعتيادي، وذلك اعتباراً منذ نهاية الربع الثالث من عام 2020م تنفيذاً لتعليمات بورصة قطر المؤرخة في 2020/9/17 م.



### تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

يولي مجلس الإدارة إنتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الإستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والتقنيات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في إطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات وإجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الإلتزام بإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

### إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات

يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها وطرق تقييمها وإدارتها وتحليل عوامل المخاطر ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو الغير متوقعة عبر لجانته الإدارية؛ ويشكل كل من مسؤولي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإلتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها في متابعة ذلك بالإضافة إلى التأكد المعقول من الإمتثال للتوجيهات من الجهات الرقابية. ويرفع كل منهم التقارير مباشرة - متى ما لزم - إلى كل من رئاسة الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانته وبذلك يكون مجلس الإدارة على إطلاع على نتائج وأعمال الرقابة الداخلية والتي تشمل :

- منح وتقييم الإئتمان
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الإستثمار
- التأمين على الأصول
- السيولة
- الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
- مخاطر السوق
- الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات
- مخاطر كفاية رأس المال
- الإشرافية
- مخاطر التركزات
- التدقيق الداخلي والخارجي
- مخاطر الصرف الأجنبي
- تقييم الأداء
- مخاطر أسعار الفائدة
- الإفصاحات لجميع الجهات المعنية

- التسعير
- مخاطر العمليات والمحاسبة
- الربحية والموازنات
- المخاطر القانونية

بالإضافة إلى تطبيق البنك للسياسات الخاصة بشؤون العاملين وسلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات التي تتم مراجعتها لضمان الإلتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد معقول للجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أدائها على مستوى مقبول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات الرئيسية التي يعتمدها مجلس الإدارة مباشرة أو عبر لجانها. وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية ويتم تسجيل عدد المرات التي أخطرت فيها المجلس بالمسائل المتعلقة بها والطريقة التي تمت بها معالجتها.

ولم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية إعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني بحسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

وتسعى الإدارات الرقابية باستمرار لإكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير باستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للبنك.

#### عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية إتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر وإدارتها عبر ضوابط محددة .. تضمن د الإدارة السليمة للمخاطر في البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تنبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير خاصة بها للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة ضمن الحدود القصوى المعتمدة. ويتم وضع الحدود القصوى لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها إما من قبل اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المختصة (بحسب صلاحياتها الممنوحة لها) أو من قبل كل من الأقسام المعنية (ضمن الحدود القصوى الرئيسية المحددة لهم) لتقديم خدمات ذات مخاطر تم تخفيفها بشكل مقبول. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات عدة مستويات مناسبة من مستوى المجلس وحتى مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرة وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

تتم إدارة المخاطر عبر إدارات متعددة يرأسها خبراء مثل الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر ورئيس الإلتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الإدارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف، والرقابة على إستخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقييد بها، وإتباع سياسة واضحة في إختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية.

## الإجراءات التي يتبناها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

يعتمد مصرف الريان على طاقم الإدارة التنفيذية ولجانه والسياسات والإجراءات المبنية عليها لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها، وفيما يلي النقاط الرئيسية بخصوص ذلك:

### إختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى أنواع المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم إختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الأونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء إختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث إستثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريو.

إمتثالاً للتعليمات الرقابية من قبل مصرف قطر المركزي و الخاصة بموضوع لجنة بازل يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية كافة المخاطر التي تؤثر على البنك بشكل منفرد (Firm Specific Scenarios) والتي تشمل المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضاً يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية المخاطر التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام والنظام المالي ككل (Macro-economic Scenarios).

إن هذه الإختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الإقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو إستمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الإختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتملة حدوثها في الإقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الإقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على إستيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الإئتمان والأسواق، وتجرى هذه الإختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية و البيانات المالية المتوقعة للخمسة سنوات القادمة والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

إختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل إلتزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ إفتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي إحتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو

أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك احتمال دفعه نحو الإدماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

ولقد التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة بإختبارات الضغط، كما يلتزم البنك بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

### المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فإن إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الائتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الائتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الائتمان، وذلك بوضع سياسة إئتمانية شاملة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الائتمانية بناءً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك إسترداد حقوقه. في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد- بدون أية خسائر.

كما أنه يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الائتمان في البنك والتي تتكون من أربعة لجان بحسب حجم التسهيلات المطلوبة كما يلي:

- لجنة إئتمان المجموعة (الموافقة لحد أقصى: 150 مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (الموافقة لحد أقصى: 300 مليون ريال قطري)
- مجلس الإدارة (موافقة على حدود أكثر من 300 مليون ريال قطري)

وتم انشاء لجان الائتمان الفرعية تحت مظلة لجنة الائتمان المجموعة (Group Credit Committee) والتي تختص بالحسابات ذات التصنيف الائتماني المرضي وذلك لتحسين الاداء وتسريع اجراءات العمل

وتجويده في اطار سياسة البنك الائتمانية ، علما بأنه يتم رفع تقارير موجزة للرئيس التنفيذي للمجموعة بشكل دوري لتقييم عمل هذه اللجان.

أما التمويل الشخصي فهو التمويل الممنوح للأفراد بحد أقصى 2 مليون ريال قطري (بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي). وتتم مراقبة عمليات التمويل الشخصي عبر نظام مركزي آلي خاص بالبنك للرقابة على القروض الممنوحة للأفراد، حيث يقوم الموظف بإدخال طلب التمويل، ومن ثم يقوم مدراء الفروع أو نوابهم بحسب صلاحياتهم بمراجعة الطلب وفي حال الموافقة عليه يتم تمريره إلى إدارة العمليات للتقييم بمنح التمويل؛ وفي حال وجود أي استثناءات يتم رفع الطلب إلى لجنة إئتمان التجزئة.

### إدارة مخاطر الائتمان

تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمصرف الريان بعدة إجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي:

#### معايير إدارة المخاطر الائتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

- 1- تحديد نوع الائتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الإقتصادية).
- 2- وضع حدود قصوى لمنح الائتمان المجموعة الإئتمانية الواحدة وأسس تسعير الإئتمان.
- 3- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات وإتخاذ الإجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري للضمانات.
- 4- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.
- 5- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الإدارة/البنك على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.
- 6- إعداد توصيات إئتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل (Business Units).
- 7- الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الإئتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها إتخاذ القرار الائتماني الصحيح.
- 8- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الإئتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الإئتمانية لتفعيل الحدود في نظام للبنك.

- 9- يقوم مصرف الريان بتطبيق نظام داخلي من شركة Moody's لتقييم مخاطر العملاء البنك من كل القطاعات (Corporate, SME, Private Banking & HNW Individuals) وذلك بهدف وضع آلية شاملة لنظام تقييم مخاطر الائتمان تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي يجب القيام بها عند تقييم العملاء. وتعتبر هذه السياسة محور عملية قياس، وإدارة مخاطر الائتمان حيث أن تقييم العملاء يتم بناءً على نظام قياسي يعتمد على مجموعة من الضوابط وذلك للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة.
- 10- إتباع إجراء إختبار الضغط على التسهيلات الائتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الائتمانية.

### تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الائتمان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

- 1- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.
- 2- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الائتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانياً وفقاً لنظام التصنيف الداخلي للبنك
- 3- معرفة الغرض من الائتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الإقتصادي).
- 4- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.
- 5- تقييم مصادر السداد ومدى إلتزام العميل بسداد إلتزاماته السابقة.
- 6- إستيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.
- 7- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.
- 8- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الإئتمانية للعميل ووفائه بإلتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الأخرى.
- 9- تحديد سقف إئتمانية حسب القطاعات الإقتصادية والمناطق/الدول إستناداً على درجة التصنيف الإئتماني للدولة.

- 10- مراعاة الحد الأقصى من نسبة السقف الائتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.
- 11- مراعات تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.
- 12- الموافقة على الإطار لاختبارات الضغط يتناول السياسة والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر الائتمانية وتحديد المسؤوليات المتصلة بها ونتائجها وعرضها على اللجان المختصة للمساعدة في إتخاذ القرارات.

### إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

- 1- وجود ملفات لحفظ الموافقات الائتمانية والمستندات المرفقة وتحديث بياناتها بشكل دوري.
- 2- متابعة تنفيذ الائتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الائتمانية المختصة والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية وتوافر/كفاية الضمانات المطلوبة.
- 3- متابعة استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الائتمان.
- 4- تصنيف الائتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الائتمان ومتابعة جودته، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية، وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.
- 5- إصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لإتخاذ الإجراءات اللازمة.
- 6- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والإدارة بكل ما يلزم.
- 7- تعتبر وحدة إدارة الائتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الائتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود وإستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك إستخدامها وإصدار التقارير اللازمة.



## إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:-

- 1- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات الائتمانية/الإجراءات الائتمانية، الحدود الائتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.
- 2- وجود وحدة التحصيل لإكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفاداة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم .
- 3- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الإئتمان ووثائقه.
- 4- تطوير السياسة الائتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.
- 5- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات و حدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات وإكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم. من ناحية أخرى يقوم البنك بمراجعة التسهيلات غير المستغلة، ورفع التوصيات -إن وجدت - إلى الجهات المعنية.
- 6- خلق ارضية مشتركة بين إدارة المخاطر و وحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الائتمانية مستمدة من إستراتيجية البنك لإدارة المخاطر.
- 7- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.
- 8- تبني وإستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

## مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق باستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية.

ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات استباقية لإدارة هذه المخاطر.

كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الربحية، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر الإستثمارات العامة، ومراقبة النسب المصرفية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي من نسب سيولة و نسب كفاية رأس المال، بالإضافة الى مراقبة نسب الإستقرار و التركزات في ودائع العملاء، ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية، كتقرير مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السوق و السيولة، وتقريراً يومياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في إجتماعها الشهري وإتخاذ ومتابعة القرارات.

## الحدود الإنتمانية الممنوحة للبنوك والدول

إلتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الإنتمانية، يتم تحديث الحدود الإنتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الإنتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقترضات التي تفرضها الأوضاع الإقتصادية السائدة وتقدم بعد إعتادها إلى مصرف قطر المركزي.

## مخاطر التشغيل

سعيًا من مصرف الريان لتقليل احتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية ، قام مصرف الريان بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام ، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات وإجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

## الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع إتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

## أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة

- الحفاظ على شهادة ISO22301 العالمية في إدارة إستمرارية العمل من خلال الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية.
- الحفاظ على نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) من خلال تجديد شهادة ISO27001 لأمن المعلومات.
- استخدام نظام إلكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.
- استخدام نظام الرقابة على التحويلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أسماء فيها تظهر في أي من القوائم المحظورة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ودمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية أسماء مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.

- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحدة متخصصة على رصد حالات الاحتيال على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الإنتمان والصراف الآلي.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطاً لأي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة «ميزة» في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة «نيس» بفرنسا.
- استخدام نظام متطور لمنع محاولات التصيد Malware Prevention System .
- إجراء اختبارات الإختراقات الأمنية Vulnerability Tests على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات Cyber Security Drill الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المواصلات والاتصالات وMinistry of Transport & Communication.
- الإستمرار في زيادة قاعدة مستخدمي نظام المخاطر التشغيلية.
- استخدام نظام مراقبة أحداث أمن المعلومات SIEM على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع
- كما تتم تغطية بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو تخفيفها أو القبول بها عبر عمليات التأمين المختلفة.

## تقيد مصرف الريان بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (مكافحة الجرائم المالية)

من بعد صدور قانون دولة قطر رقم (20) لعام 2019م بخصوص مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وبمراعاة كل من اللائحة التنفيذية للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن (وأحدث إرشادات تكميلية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب صادرة عن مصرف قطر المركزي في مايو 2020م)، قام البنك بتحديث جميع سياساته ذات الصلة وتطوير منظومة من السياسات والإرشادات للتقيد بمكافحة الجرائم المالية تتمحور حول ما يلي:-

- مكافحة غسل الأموال
- مكافحة تمويل الإرهاب
- مكافحة انتشار الأسلحة
- مكافحة الفساد والرشاوي
- مكافحة التجارة بالبشر والعبودية
- مكافحة التداول بالعملات الافتراضية

بالإضافة إلى الإلتزام بالقانون والتعليمات ذات الصلة وتطبيقها، فإن مجموعة سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية تؤكد أن البنك ليست له أي رغبة في أن يكون جزء من أي معاملة ذات صلة بأي جريمة مالية وأنه يتم اتخاذ التدابير الوقائية المعقولة والكافية لتخفيف مثل هذه المخاطر، بالإضافة إلى تأكيد الإلتزام البنك بالتعاون المستمر مع مصرف قطر المركزي ومع وحدة المعلومات المالية للدولة في كل ما يخص ذلك.

## التصنيف الائتماني لمصرف الريان

التصنيف على المدى البعيد	التصنيف على المدى القصير	التطلع المستقبلي
A1	P1	مستقر

أصدرت وكالة موديز تقريرها المحدث حول تصنيفات مصرف الريان في 12 أكتوبر 2020م والذي حدد تصنيف A1/Prime-1 إلى مصرف الريان (Q.P.S.C.) (مصرف). ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار احتمالاً كبيراً جداً لحصول البنك على دعم من حكومة قطر المصنفة (Aa3 مستقرة) ، وهو ما يترجم إلى درجات ترفيع لتصنيف البنك على المدى الطويل من baa2 (التقييم الائتماني الأساسي).

ويعكس التقييم الائتماني الأساسي baa2 العوامل الآتية :

- (1) توفر فرص للتنويع والنمو خارج دولة قطر بوجود " بنك الريان – المملكة المتحدة " .
- (2) الجودة العالية للأصول على مدى السنين .
- (3) الربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسمة العالية لمصرف الريان .

ومع ذلك ، فإن نقاط القوة المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية :

- (1) اعتماد مصرف الريان على الإدارة التنفيذية فيما يخص ترويج الأعمال .
- (2) التركيز العالي في الأصول والمطلوبات .
- (3) الضعف في التمويل والسيولة.

## مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

وافقت الجمعية العامة العادية لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 مارس 2020م وبموجب قرارها رقم (10) على تعيين مراقب الحسابات الخارجي (ديلويت أند توش) للقيام بأعمال التدقيق على حسابات مصرف الريان والشركات التابعة له (عدا بنك الريان - المملكة المتحدة) للسنة المالية 2020م، وذلك بتوصية من مجلس الإدارة بناء على اقتراح من لجنة التدقيق والالتزام.

ولقد تم إختيار السادة ديلويت «Deloitte» بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على استقلاليتهم والإمتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الإستفسارات.

## مهام مراقب الحسابات

يقوم مراقب الحسابات (المدقق الخارجي المستقل والمؤهل بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ومراجعات ربع سنوية. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي إستشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ الهيئة وأي هيئات رقابية أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حدودها.

## حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان، والذي نص على أن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين إستعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

كما أن للمساهمين وأصحاب المصالح حق تقديم المقترحات والشكوى والتظلم، ويمكن لهم ذلك عبر عدة وسائل مثل مركز الاتصالات أو البريد الإلكتروني أو عبر الحضور شخصياً إلى أي من فروع البنك، ويقوم البنك بتسجيل ذلك والتأكد من أن يصل إلى الأشخاص والجهات المعنية المناسبة كما لزم وأن يتم الرد عليه بشكل مقبول واتخاذ ما لزم من إجراءات.

ويضمن تنفيذ مجموعة من السياسات المعتمدة من مجلس إدارة مصرف الريان مصالح المساهمين وأصحاب العلاقة مثل :

- سياسة الإفصاح والتعامل مع الشائعات ، وعلاقات المستثمرين .
- سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
- سياسة تنظيم تضارب المصالح
- سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح .
- سياسة توزيع الأرباح
- السياسة الاجتماعية



## سجل المساهمين

تحتفظ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية بسجلات المساهمين في الشركات المدرجة، ونظراً لتغير بيانات المساهمين لحظة بلحظة مع تداولات السوق تقوم الشركة بتوفير معلومات حملة أسهم البنك مرة واحدة شهرياً، وفي الحالات التالية:

- 1- عند انعقاد الجمعية العامة العادية أو الغير عادية
- 2- عند توزيع الأرباح
- 3- عند عمليات الاندماج أو الإستحواذ
- 4- عند زيادة رأس المال من خلال الإكتتاب
- 5- عند تحول الشركة إلى صفة قانونية أخرى
- 6- أي حالات أخرى تقررها هيئة قطر للأسواق المالية

ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من الشركة المذكورة في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

## الحصول على المعلومات

يتيح الموقع الإلكتروني لمصرف الريان على الشبكة [www.alrayan.com](http://www.alrayan.com) كافة البيانات المهمة والمعلومات الخاصة بمصرف الريان والتي تسهل الاطلاع على مجموعة كبيرة من المعلومات التي تهتم المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى، وتتوفر بشكل رئيسي في القسم الخاص بـ«علاقات المستثمرين».

## تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

يلتزم مصرف الريان بإعتماد وإعلان قواعد وإجراءات عامة تحكم دخوله في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، وذلك مذكور ضمن كل من سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة. وفي مطلق الأحوال يمتنع مصرف الريان عن الدخول في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، أو التعاقد معه، إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح، وأن تشترط الموافقة على أي صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل أكثرية أصوات المساهمين على أن لا يشارك الطرف المعني ذو العلاقة في التصويت. وفي حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو صفقة تجارية بين مصرف الريان وأحد أعضاء المجلس أو أي طرف ذي علاقة - له علاقة بهذا العضو - خلال إجتماع المجلس، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة. وبأي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة البنك. وقد قام البنك بإعداد سياسة تنظيم تعارض المصالح بمصرف الريان.

## قواعد السلوك المهني

وضع مصرف الريان سياسة خاصة بقواعد السلوك المهني يخضع لها جميع العاملين بالبنك، وتتنطبق بالتساوي على أعضاء مجلس الإدارة. إن قواعد السلوك المهني توضح ما يجب أن يدركه ويعيه كل فرد منهم على حده فيما يتعلق بالسلوكيات والمعاملات التي تؤثر على مصالح البنك وأدائه المالي.

## المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الاعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

كذلك نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

## حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميته بنشرها على موقعه.

ووفقاً لتعليمات وزارة الإقتصاد والتجارة الواردة في تعميمها المنشور بتاريخ 2016/02/23م وبناءً على قرار هيئة قطر للأسواق المالية؛ فإن التصويت في إنتخابات مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي سيكون على النحو الوارد في المادة رقم (96) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015م:

«يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم لمن يختاره من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح».

## حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح ارتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالإحتياطات بأشكالها ( الإحتياطي القانوني - إحتياطي المخاطر - إحتياطي القيمة العادلة ) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات ، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها ، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله.

وقد قام البنك بإعتماد سياسة توزيع الأرباح بمصرف الريان .

## هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

يرتكز عمل البنوك بصفة أساسية على عمليات التمويل للأفراد والشركات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ، ويصدر مصرف قطر المركزي تعليماته بخصوص الحدود القصوى للتركزات الإئتمانية من جهة الصفقة الواحدة أو مجموع صفقات العميل الواحد أو مجموعته أو القطاع الواحد.

## حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تتضمن سياسات الحوكمة التي ينتهجها مصرف الريان وجوب الإحترام الكامل لكافة الأطراف التي يجري التعامل معها ومنها أصحاب المصالح الآخرين، بينما ترسي لائحة شؤون العاملين مبادئ العدل والمساواة بين الموظفين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وتقوم الإدارة سنوياً بتخصيص مكافآت للموظفين تتناسب مع الأرباح المحققة والجهد والأداء الخاص بكل موظف وفقاً لتقييم منهجي مدروس.

## سياسة حماية المبلغين

إيماناً بأهمية دور الموظفين كخط أول للدفاع عن مصالح البنك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لحماية المبلغين. تتيح هذه السياسة الفرصة لأي موظف كان أن يوصل شكواه أو أي شكوك لديه عن أي ممارسات أو معاملات وصلت إلى علمه (بحسن نية) وذلك إلى إدارة البنك وبأي شكل من الأشكال بدون أن يخاف من أن يكون هناك أي تعرض له أو تأثير عليه من أي ناحية في عمله مع الحفاظ الكامل على حقوقه.

## مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

مصرف الريان مستمر في القيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع من خلال مشاركاته الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تركز على الإلتزام المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحرص على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمع عامة. وفيما يلي بعض ما قام به البنك في هذا الصدد رغم التحديات عبر العام 2020م: وفيما يلي بعض ما قام به مصرف الريان عبر العام 2020م في هذا الصدد:

### 1- نظام التدريب تحت اشراف قسم التدريب والتطوير للعام 2020م

تدريب جميع الكوادر العاملة بالبنك (ومن ضمنها الكوادر الوطنية):

- قامت إدارة التدريب لهذا العام وتماشياً مع وضع جائحة كورونا بتحويل التدريب لجميع موظفي مصرف الريان الى "نظام التدريب عن بعد" لحضور البرامج التدريبية المختلفة والورش والمؤتمرات باستخدام الوسائل والانظمة الالكترونية الحديثة المتاحة.
- والتزاماً بمتطلبات مصرف قطر المركزي فقد نظمت ادارة التدريب البرنامج التدريبي الالزامي "مكافحة الجرائم المالية" لجميع موظفيه بغرض اكساب الموظفين المعرفة والمهارات التي تخص غسل الاموال وتمويل الارهاب ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد.
- واصل مصرف الريان دعمه للجامعات والكليات المحلية والخارجية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب ودعم الابحاث للطلاب وذلك في سبيل تطوير واعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة القطريين، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.
- كما حرص مصرف الريان على المشاركة السنوية بمجموعة من موظفيه القطريين حديثي التخرج في البرنامج الذي يطرح من أكاديمية قطر للمال والاعمال والاستفادة من هذه الفرص التي تتيحها الاكاديمية.
- في إطار تعزيز سبل التعاون ومواصلة تبادل الخبرات مع مختلف الجهات في الدولة شارك البنك في عدد من المحاضرات والورش الفنية منها محاضرة عن الدروس المستفادة من آخر التهديدات والهجمات الإلكترونية وآلياتها وأساليب حدوثها وذلك بهدف الاستفادة منها وتطوير القدرات ومعرفة مواطن الضعف، وذلك بالتعاون مركز الأمن الإلكتروني التابع لوزارة الداخلية.

### 2- المشاركة في البطولة الخامسة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم 2020م:

فاز فريق مصرف الريان لكرة القدم بالمركز الرابع في البطولة الخامسة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم 2020م حيث كان فريق مصرف الريان قد شارك في هذه البطولة التي ضمت عشرون فريقاً من البنوك والمؤسسات المالية تحت رعاية مصرف قطر المركزي وبتنظيم من الاتحاد القطري لكرة القدم.

### 3- مشاركة مصرف الريان بإجراء فحص كورونا (كوفيد-19) للموظفين :

بالتعاون مع وزارة الصحة العامة لحماية الموظفين والعملاء والمجتمع، قام مصرف الريان بإجراء فحص كورونا (كوفيد-19) مجاني لجميع موظفيه الراغبين ، وذلك حرصاً على المساعدة في الحد من انتشار المرض. وبالفعل تم إجراء الفحص لجميع موظفي مصرف الريان ومنتسبيه وتقديم المشورة الطبية والمعونة اللازمة لكل من قام بالفحص بحسب حالته.

### مساهمة مصرف الريان في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تضمن القانون رقم (13) لسنة 2008 المعدل بموجب القانون رقم (8) لسنة 2011 في مادته الأولى أنه " يحصل مبلغ يعادل (2,5%) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر " ، وأوضحت المادة الثانية في القانون أنه " يُخصص المبلغ المنصوص عليه في المادة السابقة، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، وتؤول تلك الحصيلة إلى صندوق يصدر بإنشائه وتحديد أهدافه وموارده المالية وكيفية إدارته، قرار أميري، بناءً على اقتراح وزير المالية " .

وقد التزم مصرف الريان بأحكام القانون المشار إليه منذ تاريخ سريانه ، وحول المبالغ المستحقة عليه للصندوق سنة بسنة بعد الإفصاح عن أرباحه الصافية .

ويشير الجدول أدناه إلى التحويلات التي تمت خلال السنوات الخمسة الماضية .

السنة المالية	مجموع الأرباح الصافية المحققة (ألف ريال قطري)	نسبة 2.5% المخصصة للصندوق (ألف ريال قطري)	تاريخ التحويل
2016م	2,075,286	51,882	2017/4/5م
2017م	2,028,145	50,704	2018/3/25م
2018م	2,130,415	53,260	2019/3/24م
2019م	2,178,399	54,460	202/4/12م
2020م	-	-	-

## ملخص الإفصاحات

بالإضافة إلى الإفصاحات الموجودة في هذا التقرير السنوي، ولمراعاة الإفصاحات المطلوبة بحسب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م المادة رقم (4)، والإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68) الملحق رقم (1)، على البنك القيام بعدد من الإفصاحات المحددة، وفيما يلي ملخص لهذه الإفصاحات:

- لا توجد أي قضايا مرفوعة ضد مصرف الريان ذات تأثير جوهري عليه أو على سير أعماله. القضايا التي يتعامل معها البنك هي قضايا اعتيادية في مجال عمل البنوك وتتمركز حول تخلف بعض العملاء عن سداد الإلتزامات المترتبة على التمويل الممنوح لهم، ويقوم مصرف الريان هذه الدعاوي بغرض حماية أموال البنك والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، ويتم التعامل معها بموجب قوانين دولة قطر وعبر الإجراءات الرسمية المتبعة والمحاكم.
- التعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يتم الإفصاح عنها ضمن البيانات المالية لمصرف الريان بشكل ربع سنوي وسنوي، وينشر البنك البيانات المالية في موقعه على الإنترنت لكي يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إليها.
- لم تقع على البنك أي مخالفات أو جزاءات عبر العام 2020م لعدم التزامه بتطبيق مبادئ أو أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016م، أو تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (2015/68)، أو قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم 11 لعام 2015م
- يعمل البنك باستمرار على تطوير أدائه وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية فيه، وبمراعاة ذلك فإن البنك لم يكن فيه أي إخفاق أو أي خلل كلي أو جزئي مؤثر بشكل جوهري على أدائه المالي متعلق بتطبيق نظام الرقابة الداخلية للعام 2020م ولذلك لم يشتمل التقرير السنوي أو البيانات المالية على أي إفصاحات متعلقة بها.

- تداولات أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك تظهر فوراً على شاشة بورصة قطر ويطلع عليها كل من يتابع البورصة ، بينما يتم تذكير السادة أعضاء مجلس الإدارة بفترات الحظر على تداول سهم مصرف الريان قبل الإعلان عن البيانات المالية الربع سنوية بشكل روتيني .
- المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك موضحة في البيانات المالية السنوية ويتم عرضها على الجمعية العامة العادية لاعتمادها سنوياً .
- والتزاماً بأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، يعد مصرف الريان كشفاً يتضمن المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، والتسويات المباشرة وغير المباشرة التي حصلوا عليها وكذلك المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى التبرعات ومبالغ الدعم المقدمة، والمبالغ المصروفة على الإعلانات والتسويق، ويوضع الكشف تحت تصرف المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل من تاريخ انعقادها .



**علي بن أحمد الكواري**  
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب